

# الباب الثاني

## المسائل الاقتصادية والاجتماعية



ليس الغرض من هذا الباب أن نستعرض جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة المصرية في الوقت الحاضر ، إذ أنها تطراً مباشرة لكل شخص في دائرة أعماله الخاصة ، وهي واضحة لنا جميعاً بقدر اهتمامنا بالشئون العامة ؛ وإنما غرضنا أن نبحث عن الأسباب الأساسية التي قضت بظهورها . ولما كانت الحقائق ملموسة والوقائع تسترعى الأنظار ، فلن نخشى تجاهل الناس إياها أو إنكارهم ضرورة الإصلاح الاقتصادي وتوفير لوازم التقدم الاجتماعي ؛ وإنما الخوف كل الخوف أن نعالج هذا علاجاً جزئياً ، وألاً ننظر إلى المشاكل الاقتصادية نظرة شاملة تلم أطرافها المختلفة وتأثر كل مشكلة بالأخرى . فالخطر الذي يجب اجتنابه هو الأبحاث الناقصة ، والتدابير المتناقضة ، والإصلاح الجزئي ، والتشريع السريع ؛ فإن عدم التناسق بين مختلف الأبحاث والتدابير في الشئون الاقتصادية والاجتماعية هو الذي يعوق تقدم الأمور ويهدد مستقبل البلد إلى درجة كبيرة .

ونلاحظ من جهة أخرى أن الأحوال كثيراً ما تحتم على الحكومة القيام بالإصلاح الذي فات أوانه ، وكثيراً ما تلفت نظر الحكام والرأي العام إلى ضرورته لفتناً شديداً ؛ غير أن الوقاية خير من العلاج ، وليس من الحكمة

أن نتجاهل الداء إلى أن يستفحل ، بل يجب العمل على استئصال شأفته عند ظهور أول أعراضه . فالنظر في المستقبل دعامة السياسة ، وهو الذى يمكن من تدارك الأخطار قبل تفاقمها ، ومواجهة المسائل الحيوية عن دراية وخبرة بأهم تفاصيلها ، وتهيئة رأى العام لقبول التدابير التى قد تستلزمها الظروف . بيد أن بعد النظر وإعداد العدة للمستقبل ليس أمراً ميسراً لكل الناس ، خصوصاً وضيق وقت الحكام ، وعدم استعدادهم أحياناً ، وضعف إرادتهم أحياناً أخرى ، وخضوعهم لمؤثرات دولية تخرج عن دائرة تصرفهم الشخصى ، وتعتقد الشؤون العامة التى هم بصددتها ، كل ذلك يدع النكهة بالمستقبل وتلافى الأخطار قبل وقوعها عسيراً جداً . ولا شك فى أن تناسق التدابير الحكومية وإطرادها مما يقربها إلى الصواب ويمنحها وحدة لازمة لسياسة الدولة .

ومع ذلك فالمستقبل قطعة من الحاضر ، والمشاكل التى ستطرأ على البلد بعد مضى زمن تلوح لنا الآن وكأنها فى حيز الوجود ، والعوامل التى سوف تتجمع وتعتقد فى أزمنة المستقبل نجدّها اليوم متفرقة فى الظروف الراهنة ؛ وليس من المستحيل أن يصوّر المرء ما سيحدث غداً فى جلاء ووضوح ، وأن يقدر اتجاه التطور الاقتصادى والاجتماعى ، حتى يتمكن من استنتاج الأخطار التى تجب الوقاية منها والعناصر التى يحسن تشجيعها وتقويتها . وبالطبع ينبغى أن نحذر المبالغة ، فنتجنب التخمينات البعيدة التى قد لا يحققها المستقبل ، والاحتياط الطويل الذى قد تبطله الظروف ، والغايات الطموحة التى لا تتفق ومراقبتها الضيقة . ولكن مع مراعاة هذا التحفظ يجب أن نستسلم لبداهة الوقائع ، ونقتنع بأن عدم الوحدة والتواصل فى السياسة ، وعدم النظر فى العواقب يضعان المستقبل

الوطني في خطر جسيم . ومنسذ أول هذا القرن خطت مصر بعض الخطوات في شؤونها الاقتصادية والاجتماعية ، وإن كانت لا تذكر بجانب ما كان يجب عليها أن تقوم به ؛ فإن العالم بوجه عام وبلاد الشرق الأدنى على الأخص تقدمت تقدماً سريعاً في حين أننا تأخرنا كثيراً بالنسبة إلى الأمم الأخرى .

فالآن تواجهنا حقائق واضحة يلزمنا أن نستخلص منها غايات عملية ، ونعزم على تنفيذ السياسة المؤدية إلى تحقيقها قبل أن تسبقنا التطورات السريعة ، فنعجز عن علاجها بعد فوات الفرصة . ولا يتحقق النجاح لأية سياسة إن لم تتسع دائرة أبحاثها وتلم بكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وأول احتياط للمستقبل هو معرفة أحوال الماضي والحاضر حتى نستنتج من تطورها ما تجبىء به السنوات القادمة . ولا يعيننا أن نرجع إلى أكثر من ربع قرن لجمع معلوماتنا ، أولاً لأن الإحصاءات اللازمة لم تبدأ في الغالب قبل أوائل القرن الحاضر ( فيما عدا الإحصاءات الخاصة بحركة السكان ومساحة الأراضي الزراعية وزراعة القطن التي ترجع إلى ما قبل ذلك ) ؛ ثانياً لأن المعلومات المحفوظة في تلك الفترة من الزمن تقضى حاجتنا تماماً ، إذ يمكن على ضوءها معرفة الاتجاه الذي سوف يسير فيه التطور الاقتصادي والاجتماعي في الخمسة والعشرين عاماً القادمة ، وهي المدة التي اقتصرنا عليها في هذا البحث ، كي نستطيع أن نقدر مدى التقدم الذي يجوز لنا التطلع إليه في تلك المدة ، ونرسم الخطط العامة والتدابير العملية التي تحتمل الوصول إليه . ويشترط في هذه الخطط أن تكون واسعة حتى يمكن الرجوع إليها في جميع مشا كل اليوم والغد ، وسهلة الفهم حتى يدركها الرأي العام ويقتنع بصحتها وضرورة العمل على مقتضاها

وأهم ما ننظر إليه في بدء الأمر هو التطور الخاص بحركة السكان في القطر المصري، ذلك لأنه أساس كل بحث في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن جميع المعلومات الأخرى الخاصة بالمزاق الاقتصادي لا معنى لها إن لم تُقارن بعدد الذين يشتركون في استغلالها واستهلاك إنتاجها. ولا فائدة من الرجوع إلى ما قبل سنة ١٨٩٧ لدرس الأحوال الخاصة بحركة السكان، إذ أن التعداد لم يبلغ درجة من الإتقان قبل ذلك التاريخ :

| السنة (١) | عدد السكان | معدل الزيادة السنوية في<br>الألف لعشر سنوات |
|-----------|------------|---------------------------------------------|
| ١٨٩٧      | ٩ ٧٣٤ ٤٠٥  |                                             |
| ١٩٠٧      | ١١ ٢٨٧ ٣٥٩ | ١٥ و ١٢                                     |
| ١٩١٧      | ١٢ ٧٥٠ ٩١٨ | ١٢ و ٢٧                                     |
| ١٩٢٧      | ١٤ ٢١٧ ٨٦٤ | ١٠ و ٩٧                                     |
| ١٩٣٧      | ١٥ ٩٠٤ ٥٢٥ | ١٠ و ٦٠                                     |

(١) كانت التقديرات لعدد السكان في القطر المصري في مختلف العصور على ما يأتي :

في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، في عهد رمسيس الثاني من ٥ إلى ٧ ملايين

في القرن الأول بعد الميلاد ، في بدء العصر الروماني ٨ ملايين ( غير العبيد )

في القرن التاسع بعد الميلاد ، في عهد الخلفاء العباسيين من ٥ إلى ٦ ملايين

في سنة ١٨٠٠ ( مقدر في عهد الحملة الفرنسية ) ٢ ٤٦٠ ٢٠٠

في سنة ١٨٢١ ( مقدر حسب كشف الممولين ) ٢ ٥٣٦ ٤٠٠

في سنة ١٨٤٦ ( مقدر حسب تعداد المساكن ) ٤ ٤٧٦ ٤٤٠

في سنة ١٨٧٤ ( حسب التعداد ) ٥ ٢٥٠ ٠٠٠

في سنة ١٨٨٢ ( حسب التعداد ) ٦ ٨٠٤ ٠٢١

وقد بلغت مصر في أوائل القرن الماضي المستوى الأدنى في تاريخها ، وترجع الزيادة العظيمة في عدد سكانها منذ ذلك الزمن إلى استقرار النظام الحكومي ، وزيادة المساحة المزروعة وتحسين أحوال الزراعة ، وتقدم الصحة العامة .

ويتبين من هذا الجدول أن سكان القطر المصرى زادوا بمقدار ستة وستين في المائة ، أو الثلثين تقريباً ، من ١٨٩٧ إلى ١٩٣٧ ؛ وبرغم ما حدث من هبوط في معدل الزيادة السنوية لا يزال الازدياد سريعاً مثل الذى يحدث في أغلب الشعوب ذات المستوى المنخفض في معيشتها<sup>(١)</sup> . أمّا في المستقبل فإننا نستطيع — على ضوء النسبة السابقة مع ملاحظة قلة المواليد تحت تأثير ظروفنا الحاضرة ونقص الوفيات على أثر الوقاية الصحية وتقدم أسباب العلاج — أن نتوقع أن عدد السكان سيصبح في سنة ١٩٥٧ ، أى بعد مضي أقلّ من عشرين سنة ، ما يقرب من عشرين مليوناً ( والتقدير الإحصائي المضبوط هو ١٩٩٠٠٠٠٠ ) ، وواضح أن هذا التقدير غير مبالغ فيه مطلقاً ، بل بالعكس كان عدد السكان المبيّن في التعداد كل عشر سنوات أكبر دائماً من عددهم حسب التقديرات الإحصائية السابقة ) . وقبل أن ننظر في مستوى المعيشة لدى الستة عشر مليوناً من المصريين الموجودين في الوقت الحاضر ، ينبغي لنا أن نأخذ فكرة واضحة عن مراقبتنا الزراعية وهي أساس حياتنا الاقتصادية ؛ أمّا الصناعة فليس لها أثر يذكر في تطور السنوات الماضية إذ أنها حديثة العهد في مصر ، ولذا نؤجل النظر فيها إلى الباب القادم

## الثروة الزراعية

تتوقف الثروة الزراعية ، أى جملة المحصول الزراعى الذى يمكن إنتاجه

(١) كان معدل الزيادة السنوية في الألف للمدة بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ : ٨ و ٠ في فرنسا ، و ٣ و ٣ في إنجلترا ، و ٧ و ٩ في إيطاليا ، و ٧ و ١٢ في رومانيا

في القطر المصري ، على عاملين هما المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاج ؛ ويلاحظ أن العامل الثاني لا يقل أهمية عن الأول إن لم يزد عليه ، ذلك لأن تحسين متوسط الإنتاج يزيد جملة المحصول في مساحة معينة ، فهو أشبه ما يكون بزيادة في تلك المساحة ؛ وكذلك هبوط متوسط الإنتاج يقلل جملة المحصول في مساحة ما ، فكأنه نقص فيها . ويترتب على هذا أننا إذا استطعنا أن نزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة مع هبوط متوسط الإنتاج ، فلن يقدمنا هذا كثيراً ، لأن نقص الغلة الناتجة يلغي أثر زيادة المساحة المزروعة إلى حد ما

#### ١ — المساحة المزروعة

إن القطر المصري من الأقطار الواسعة ، إذ يبلغ أكثر من مليون كيلو متر مربع ، غير أن تلك المساحة العظيمة صحراوية بنسبة سبع وتسعين في المائة ؛ فلا تبلغ مساحة الأراضي المزروعة والمسكونة إلا نحو خمسة وثلاثين ألف كيلو متر مربع ، المزروع منها نحو ٥٣٣٥١٣٠ فداناً في سنة ١٩٣٦ ، وكلها تروى رياً صيفياً إلا نحو مليون لا يزال يتبع نظام الري بالحياض . ويجب أن نميز بين مساحة الأراضي الزراعية ومساحة جملة الزراعات لأن الري الصيفي يمكن من زراعة أكثر من محصول واحد كل عام في مساحة معينة ، فيتربط على هذا أن المساحة الإجمالية للزراعات في مدة سنة واحدة ( وتسمى بالإنجليزية « مساحة المحصول » ) تفوق مساحة الأراضي المزروعة . ويتضح من هذا أن مساحة جملة الزراعات تعطى فكرة أصح عن المساحة المزروعة من تلك العبارة الشائعة: « مساحة الأراضي الزراعية » ، ولذلك كنا كلما تحدثنا عن المساحة المزروعة في القطر

أشرنا بهذا التعبير إلى مساحة جملة الزراعات .

وفي سنة ١٩٣٦ بلغت المساحة المزروعة ٨١٠١٠٦٨ من الفدادين ، وبمقارنة هذا الرقم بعدد السكان يتضح أن متوسط مساحة الفرد كان في تلك السنة نصف فدان تقريباً<sup>(١)</sup> . وبالرجوع إلى التطور الماضى يتضح أن حركة الزيادة في المساحة المزروعة كانت دائماً أقل سرعة من حركة الزيادة في عدد السكان ؛ ويعطى الجدول الآتى فكرة عن هذا التطور ، وقد حسبنا المتوسط لخمس سنوات بدلا من الأرقام السنوية كي تصبح النتيجة مستقلة عن فوارق المساحة من سنة إلى أخرى :

| المدة       | عدد السكان | المساحة المزروعة<br>( بالفدان ) | المتوسط الفردى |
|-------------|------------|---------------------------------|----------------|
| ١٨٩٦ — ١٩٠٠ | ٩ ٨٦٠ ٩٠٥  | ٦ ٨٧١ ٦٩٦                       | ٠.٦٩           |
| ١٩١١ — ١٩١٥ | ١٢ ١٤٥ ٢٠٠ | ٧ ٦٤٦ ٧٠٥                       | ٠.٦٢           |
| ١٩٣١ — ١٩٣٥ | ١٥ ٢٦٠ ٢٠٠ | ٨ ٥٣٩ ٣٠٦                       | ٠.٥٤           |

فترى أن المساحة المزروعة زادت بين مدتي ١٨٩٦ — ١٩٠٠ و ١٩٣١ — ١٩٣٥ بنسبة ٢٥ ٪ ، في حين أن عدد السكان زاد في تلك الفترة بنسبة ٥٥ ٪ ؛ فنشأ

(١) يبلغ تكاثف السكان في مصر في المتوسط ٣٢٠ شخص في الكيلومتر المربع ؛ وقد وضعنا هذا التقدير في صورة تجمعه قابلا للمقارنة بالحالة الموجودة في البلاد الأخرى التي لا تعرف أكثر من زراعة واحدة في السنة ؛ فغابت مساحة جملة الزراعات وأضيفت إليها مساحة الأراضي المسكونة غير المزروعة من مدن وقرى وطرق وترع وغيرها من المنافع العمومية ، فكان المجموع قريباً من خمسين ألف كيلومتر مربع

ومصر أشد ازدحاماً بالسكان من ألمانيا وانجلترا وبلجيكا ، مع العلم بأن تلك البلاد من أعرق البلاد الصناعية في العالم في حين أن مصر ما زالت الزراعة فيها منبع ثروتها الوحيد تقريباً . وتكاثف السكان في وادى النيل أكثر منه في جميع الأقطار بما فيها الصين واليابان

عن ذلك التفاوت بين النسبتين أنه منذ أواخر القرن الماضي نقصت حصة كل فرد من السكان في المساحة المزروعة بمقدار ٢٧ ٪ ، أو بعبارة أخرى نقصت المساحة المزروعة بالنسبة إلى عدد السكان بمقدار الربع تقريباً في مدة أربعين عاماً.

فاذا استمر التطور في هذا السير ، أى إذا دامت حركة الزيادة في المساحة المزروعة في نفس السير الذى تقدمت عليه في الماضي ، ترتب على ذلك أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان ستهبط كثيراً عما هي عليه الآن ، فتنقص حصة كل فرد من الثروة الزراعية . وعلى هذا يجب البحث عما إذا كان في الإمكان زيادة المساحة القابلة للزراعة في المدة المقبلة بمقدار يوازى زيادة السكان في تلك المدة

أما فيما يتعلق بالحد الأقصى الممكن الوصول إليه في زيادة الأراضي الزراعية في القطر المصرى فمن السهل تعيينه بالدقة ؛ ذلك لأنه يتوقف على عاملين معروفين هما كمية المياه التى يمكن تخزينها لاستعمالها وقت جفاف النيل من جهة ، وارتفاع الأراضي الصحراوية والرملية التى تحيط بوادى النيل ارتفاعاً يمنع ريها وإصلاحها من جهة أخرى ؛ والمساحة المحددة على هذين المبدأين هي ١٠٠ ٠٠٠ ٧ فداناً ، فتصبح مساحة جملة الزراعات ما يقرب من أحد عشر مليوناً ونصفاً من الفدادين ، والظاهر أن هذا الرقم عبارة عن غاية ما يمكن أن نأمله على أساس المعارف العلمية والفنية الحاضرة . وليس الوصول إلى هذه الغاية بأمر هين ، بل يتوقف على مشروعات عظيمة في السودان ومصر ؛ من بينها بناء خزانات جديدة بالقرب من منابع النيل ، وتطهير مجرى النيل في منطقة السدود ،

وتقوية القناطر في القطر المصري ، وتجفيف جزء من بحيرات شمال الدلتا وإصلاحه ، وتحويل أراضي الحياض الباقية إلى نظام الري الصيفي ، وتوسيع نظام الصرف . ولم تقدر بالضبط النفقات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ؛ غير أن من الواضح أنها ستكون عبئاً ثقيلاً جداً على ميزانية الدولة ومرافق الأمة . ومما يظهر خطورة الحال أننا إذا أردنا أن نحتفظ بمجرد النسبة الراهنة بين عدد السكان والمساحة المزروعة يجب أن نصل إلى ذلك الحد الأقصى في استغلال أرضنا سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٥ ، في حين أن بعض الاختصاصيين يرى أنه يصعب الوصول إليه قبل أواخر هذا القرن .

## ٢ — متوسط الإنتاج

رأينا أن النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان هبطت بمقدار الربع في الأربعين سنة الماضية ، وقد كان يمكن أن يمثل هذا الهبوط صورة صادقة لدرجة النقص في الثروة الزراعية لو بقي متوسط الإنتاج بدون تغيير خلال هذه المدة . ولكننا نرى فيما يلي أن متوسط الإنتاج نقص من بعض النواحي ، وإذاً فإن هناك عاملاً آخر يساعد مع الأسف على عدم إطراد نمو الإنتاج الزراعي إطراداً يتناسب مع زيادة السكان ؛ وفي هذا ما يزيد الحالة سوءاً ويدفعنا أكثر من ذي قبل على أن نفكر في أمر إنتاجنا الزراعي فيما يتعلق بالمستقبل قدر تفكيرنا فيه فيما يتصل بالحاضر .

ونرى هبوط متوسط الإنتاج من نواح مختلفة : (أولاً) هبوط متوسط إنتاج

القطن<sup>(١)</sup> كثيراً في مدة الأربعين عاماً الماضية ، والظاهر أن معظم هذا الهبوط يرجع إلى زيادة الإصابة من مختلف الحشرات التي تضر بمحصول القطن . وقد أسفرت الجهود التي بذلت للمقاومة من آفاته عن نتيجة مرضية في السنوات الأخيرة إذ قرب متوسط إنتاجه مما كان عليه قبل سنة ١٩٠٠ . (ثانياً) هبوط متوسط الإنتاج الزراعي بوجه عام في بعض المناطق ، لأن أسباب التلف في الأراضي الزراعية تعمل بشدة في تلك المناطق أكثر منها في مناطق أخرى . (ثالثاً) أن هناك عوامل أخرى كان ينتظر منها أن تؤدي إلى تحسين كبير في الإنتاج ولم تحقق هذه الغاية ؛ فلا نستطيع أن نقدر تماماً أثر عدم الزيادة في متوسط الإنتاج على العموم وهبوطه لبعض الزراعات وفي بعض المناطق إلا إذا نظرنا إلى هذه العوامل التي من بينها التقدم المحسوس في طرق الفلاحة منذ صدر هذا القرن ، وانتخاب الأصناف والبدور انتخاباً علمياً ، وزيادة استعمال السماد . والنقطة

(١) كان متوسط إنتاج القطن لكل خمس سنوات منذ أربعين عاماً على ما يأتي :

|           |             |     |
|-----------|-------------|-----|
|           | ١٨٩٥ — ١٩٠٠ | ٥٤٧ |
|           | ١٩٠٠ — ١٩٠٥ | ٤٦٧ |
|           | ١٩٠٥ — ١٩١٠ | ٤٠٣ |
| قطار      | ١٩١٠ — ١٩١٥ | ٤٢٧ |
| في الفدان | ١٩١٥ — ١٩٢٠ | ٣٥٨ |
|           | ١٩٢٠ — ١٩٢٥ | ٣٦٧ |
|           | ١٩٢٥ — ١٩٣٠ | ٤٣٤ |
|           | ١٩٣٠ — ١٩٣٥ | ٤٢٦ |

وتحسن متوسط الإنتاج في السنتين الأخيرتين إذ بلغ ٣١٠ و٣١٠ قنطار في الفدان سنة ١٩٣٦ و ٥٧٠ سنة ١٩٣٧ ، ولا يمكن أن نعرف ما إذا كان هذا التحسن سيستمر فيرتفع المتوسط لمدة السنوات الخمس التي نجتازها الآن .

الأخيرة خاصة تمكننا من تقدير درجة الهبوط في إنتاج الأراضي الزراعية . ومن المفيد أن نقارن بين مصر وبعض البلاد الأخرى في إنتاج الغلال واستعمال السماد في الوقت الحاضر :

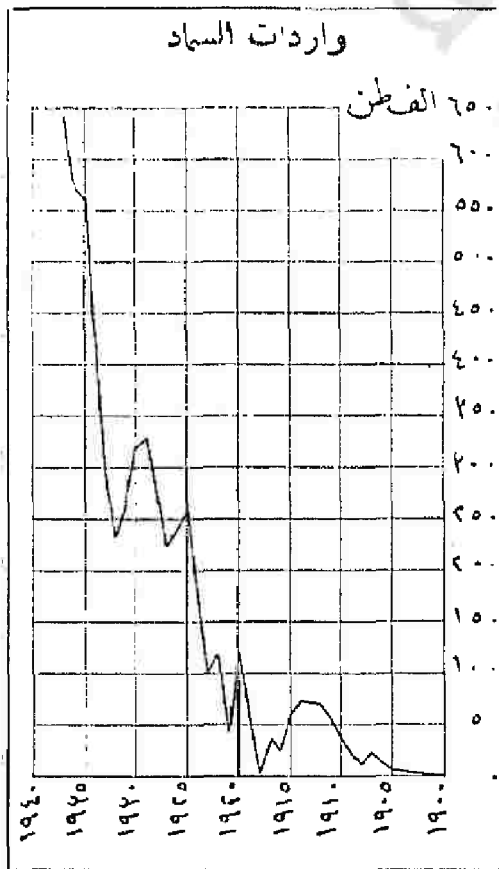
متوسط السنوات الخمس ١٩٣١ — ١٩٣٥

| البلد               | السماد (١)<br>( كيلوجرام في الفدان ) | الإنتاج<br>( أردب في الفدان ) |
|---------------------|--------------------------------------|-------------------------------|
| رومانيا             | ٠ و ٠٤                               | ٢ و ٦٠                        |
| هنغاريا             | ٠ و ٢٥                               | ٣ و ٨٣                        |
| إيطاليا             | ٥ و ٠٤                               | ٤ و ٢٥                        |
| فرنسا               | ٨ و ١٤                               | ٤ و ١٢                        |
| الدانمارك           | ١٤ و ٧٧                              | ٧ و ٤٤                        |
| ألمانيا             | ٢٠ و ٣٧                              | ٥ و ٣٧                        |
| بلجيكا              | ٣٢ و ٨٤                              | ٧ و ٢٣                        |
| هولندا              | ٣٨ و ٠٩                              | ٦ و ٨٨                        |
| مصر ( ١٩٣٣ — ١٩٣٧ ) | ٥٩ و ٨١                              | ٥ و ٧٣                        |

فيتين من هذا الجدول أن إنتاج الغلال في مصر مقروناً إلى البلاد الأخرى يُعد متوسطاً ، فإنه يفوق الإنتاج الفرنسي والإيطالي ولا يقل إلا عن بعض البلاد الصغيرة التي تسلك سبيل الزراعة الكثيفة . هذا إذا نظرنا إلى متوسط الإنتاج فقط ، ولكننا إذا قدرنا تكاليف الزراعة في مصر وخصوصاً ما يُنفق كل سنة في السماد ، يبدو إنتاج الأراضي المصرية ضعيفاً جداً بالنظر إلى ما عرف عنها من خصب ؛ فإن متوسط استعمال السماد لكل فدان مزروع أعلى بكثير في مصر

(١) متوسط الاستعمال لجميع الزراعات . ويلاحظ أن الرقم فيما يختص بالفطر المصري بين السماد المستورد من الخارج فقط ، فكان يجب أن يضاف إليه المستعمل من الأسمدة الناتجة في مصر وهي الفسفات وسماد المواشي ( السباخ البلدى ) والسماد المستخرج من أكوام المدن الأثرية ، إلا أنه تعذر تقديره على وجه يقرب من الحقيقة

منه في أى بلد آخر في العالم ، وهو بعيد عن أى تناسب مع الإنتاج . أما أسباب هذا الإفراط الجلى في استعمال السماد فيرجع بعضها ، على ما يخيّل إلينا ، إلى جهل المزارعين أو إهمالهم ، وقلة السماد البلدى الموجود لديهم ، وكثرة إعلان تجار السماد لترويج بضاعتهم ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يبدو لنا أن السبب الأساسى هو التلف المستمر الذى أصاب التربة المصرية منذ ثلاثين عاماً أو أكثر . والدليل على هذا أننا نستعمل الآن متوسط ٥٩ كيلوجراماً من السماد الكيماوى لكل فدان مزروع ، في حين أننا في سنة ١٩٠٢ لم نستعمل منه إلا متوسط ١٠ كيلوجرام ( وهى كمية يمكن إهمالها مطلقاً ) بينما كان متوسط



إنتاج الغلال في تلك السنة كما هو في الوقت الحاضر ، وكان إنتاج القطن أحسن بكثير مما كان عليه في السنوات الأخيرة .

وهذه حال تستلقت النظر وتستحق عناية كبرى ، فالسماد الكيماوى يمثل نسبة متزايدة في الواردات السنوية إذ بلغ ٨٥٪ من جملة الوارد في سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ . وكان الوارد منه في سنة ١٩٠٢ لا يزيد على ألفى طن ، فبلغ في سنة ١٩٣٦

ما يقرب من ستمائة ألف طن وقيمته أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه ؛ وفى سنة ١٩٣٧ استمرت واردات السماد في الزيادة فبلغت ٦٤١٨٣٨ طن

وقيمتها ثلاثة ملايين وثلاث مئليون من الجنيهات . ولا نرى في الواقع مانعاً يحول دون زيادة استعمال السماد إلا عدم المقدرة على دفع ثمنه ؛ وفي ثلاث السنوات الأخيرة صرف المزارعون المصريون أكثر من ثمانية ملايين من الجنيهات في محاولة تعويض التلف المستمر في الأراضي الزراعية؛ ولا يسعنا إلا أن نأسف على إنفاق هذه المبالغ الطائلة في هذا الباب ، وكان في مقدورنا أن نوجهها إلى مشروعات ترمى إلى إصلاح الأراضي وتوفير أسباب الصرف فيها ؛ فإن خصب التربة المصرية المعروف من قديم الزمن كاد يصبح أثراً بعد عين ، ووصفا يتصل بالماضى أكثر من اتصاله بالحاضر .

أما أسباب هذا التلف فيلوح لنا أنها في الغالب نتائج مباشرة أو غير مباشرة لتعميم الري الصيفي ؛ غير أنه يجب أن نميز هنا بين النتائج اللازمة التي لا يمكن التخلص منها ، والنتائج التي لم تحتتمها طبيعة الأحوال ، بل ترجع إلى قلة الاحتياط والنظر في العواقب . فإن إنبات الأراضي الزراعية هو من نتائج الري الصيفي التي لا بد منها في بلادنا ، أولاً ، لأن إلغاء الحياض يحرم الأرض من الغرين الذي كانت تتركه فيها كل عام مياه الفيضان ؛ وليست مياه الترعة مشبعة بالغرين مثل هذه المياه فلا تترك في الحقول وقت الري إلا كمية ضئيلة منه . هذا إلى أن الجو المصري يسمح بالزراعة طوال السنة ، فأصبحت الأرض ولا تكاد تخلو من الزراعة في أى وقت ، بل تبحرث وتزرع بعد الجنى مباشرة ، في حين أنها كانت في نظام الحياض تبور طوال فصل الصيف فتتكشف لأشعة الشمس الحامية

وتستعد للانتفاع براسب الفيضان<sup>(١)</sup>، الذى يضيع الآن بلا فائدة فى البحر. ولكن هذا التأثير الضار ولا شك لا يمكن إزالته، ومن جهة أخرى فإن تعميم الري الدائم هو الذى يعمل على زيادة المساحة المزروعة. ولا ننس أن زيادة هذه المساحة أصبحت ضرورة حيوية بالنظر لازدحام السكان

وإلى جانب هذا الأثر الطبيعى لطريقة الري الدائم آثار أخرى أكثر خطراً منه، وترجع فى معظمها إلى عدم العناية الكافية بتصريف المياه عن الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى رفع منسوب المياه الأرضية ( ونشير هنا إلى طبقة المياه القريبة من سطح الأرض، لا الطبقة العميقة التى سميت بالنيل الأسفل ) الناشئة عن مياه الري والرشح. وفيما يختص بمياه الري فإن أشعة الشمس تبخر جزءاً منها وقت ري الحقول؛ أما الجزء الآخر إن لم يصرف بعد استعماله يتسرب فى باطن الأرض ويعمل على رفع منسوب المياه الجوفية. وتنشأ مياه الرشح من ارتفاع منسوب الماء فى الترع فوق سطح الأرض، الأمر الذى لا بد منه فى الري بالجاذبية ( الري بالراحة )، فتبقى تلك الترع وخصوصاً الرئيسية منها مملأى مدداً طويلة فترشح المياه منها، وتعمل أيضاً على رفع منسوب الطبقة الأرضية. ونظام الصرف عبارة عن مجموعة من المصارف الصغيرة والمتوسطة الموصلة إلى المصارف الرئيسية، وكلها محفورة إلى عمق بعيد عن سطح الأرض حتى تنصرف فيها مياه الري وتنصفى فيها مياه الرشح، فتبقى الطبقة الأرضية فى منسوب لا يضر الزراعة. وإذا انخفض منسوب الماء فى منتهى المصارف الرئيسية عن منسوب

(١) يجدر بالذكر أن نشير إلى أن السماد الكيماوى غير مستعمل على الإطلاق فى أراضي الحياض، إلا المروى منها ريارياً صيفياً بواسطة آلات رافعة، وفى هذه الحال يستعمل فيها السماد الكيماوى أسوة باستعماله فى سائر القطر.

البحيرة أو البحر المراد تصريفه فيها ، وجب رفعه بالطلقات كي يمكن صبه .  
ونستطيع أن نشبه دورة الماء في نظام الري والصرف بدورة الدم في جسم الانسان ،  
فترى الشرايين الكبيرة والصغيرة تحمل الدم الأحمر إلى جميع أجزاء الجسم ،  
وتقابلها تمام المقابلة الأوردة الصغيرة والكبيرة التي تصفى الدم بعد استعماله وتصرفه  
إلى الرئة .

فكان يجب أن تدرس مشروعات الصرف وتنفذ مع مشروعات الري المقابلة  
لها، إلا أنها تأخرت عنها في مصر منذ خمسين عاماً ؛ ولا شك في أن لهذا الإهمال  
الأثر الأعظم في تلف الأراضي الزراعية وزيادة تكاليف الزراعة . والقاعدة المنطق  
عليها هي أن منسوب المياه الجوفية يجب على أى حال ألا يقرب من سطح الأرض  
أكثر من متر ونصف أو متر وربع ؛ فإذا ارتفع عن هذا العمق أصبح مضرراً بالزراعة  
لجلة أسباب : أولاً، لأن هذه المياه تمنع نمو النبات متى اتصلت بعروقه ، وثانياً  
لأنها تحمل أملاحاً ضارة تتركها في الأرض أثناء تبخرها بالقرب من السطح ،  
وثالثاً لأنها تعمل على إيجاد رطوبة مستمرة في الأرض ، تلك الرطوبة التي هي  
الوسط الملائم لانتشار الحشرات المتلفة للنبات والطفيليات الضارة بالإنسان .  
وقد كثرت الأمثلة الدالة على هذه الأضرار واشتهرت بحيث لا نرانا في حاجة  
للتدليل عليها أو تقديم بعض جداول وأرقام تؤيدها ؛ فإن أثر الترع ذات  
المنسوب العالي ظهر جلياً منذ خمسين عاماً بعد إنشاء ترعة الإسماعيلية التي يعلو  
فيها منسوب الماء على أراضي وادي الطميلات بين الزقازيق والإسماعيلية علواً  
يتراوح بين مترين ونصف وثلاثة أمتار ؛ فرشحت المياه في أراضي الوادي وارتفع

منسوب المياه الأرضية وقربت الأملاح من سطح الأرض ؛ ولعدم توفر أسباب الصرف نقصت المساحة المزروعة في تلك المنطقة بمقدار ٤٥ ٪ في قليل من الزمن ، ولم تصل حتى الآن إلى ما كانت عليه قبل إنشاء ترعة الإسماعيلية برغم الجهود التي بذلت فيما بعد . وكذلك كانت أطيان المنوفية معتبرة من أجود أطيان القطر ، فأصبحت في الوقت الحاضر تُعد ضعيفة بالنسبة إلى أطيان مديريات أخرى مثل بنى سويف والمنيا ؛ ذلك لأن ارتفاع طبقة المياه الأرضية أحدث تلفاً كبيراً في خصبها ؛ ومن السهل أن تتبّع هبوط متوسط الإنتاج سنة فآخرى في الإحصاءات الخاصة بالمنوفية . وكثيراً ما نلاحظ في جميع مناطق القطر أن قشرة الأملاح المبيضة حلت محل النبات الأخضر في جانبي الترع ذات المنسوب العالي . تلك أمثلة للتلف الناشئ عن تعميم الري الصيفي ما لم يعن بصرف المياه ، وربما كانت ظاهرة وملحوسة أكثر من الجداول والإحصاءات الدالة على هبوط متوسط الإنتاج وزيادة استعمال السباد . فإن مصر لم تقف تماماً حتى الآن على الصعوبات الناشئة عن نظام جديد للري أكثر دقة وخطراً من النظام القديم الذي كانت القرون الماضية قد أكملت قواعده وأتقنت تديره ؛ ولم يتأخر ذوو الرأي والخبرة منذ نصف قرن عن تنبيه الحكومة إلى خطورة الأمر وضرورة العمل على تداركه ، ولكنها لم تقتنع إلا منذ زمن قريب بأن الري والصرف لا يجوز فصلهما في نظام الري الصيفي ، بل يجب « أن تنفذ أعمال الصرف من بداية الأمر مع أعمال الري » كما ورد في مذكرة وزير المالية عن مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩

فيتضح من هذا كله أن متوسط الإنتاج الزراعى قد هبط منذ صدر القرن الحالى هبوطاً أكيداً ، غير أنه لا يمكن تحديده لجملة الأراضى فى القطر بأرقام مضبوطة ، إذ أنه يتوقف كما رأينا على عوامل مختلفة ، ولم يظهر بمظهر واحد فى كل منطقة ؛ فيلزم إضافة هذا المبوط فى متوسط الإنتاج إلى النقص فى المساحة المزروعة كى نأخذ فكرة كاملة عن نقص الثروة الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان . والظاهر أنه إذا استمر هذان العاملان فى سيرهما الحالى فلا يمكن أن نأمل مطلقاً تحسين مستوى المعيشة ، بل نتوقع حتماً أن السنوات القادمة ستسفر عن اضطراد النقص الموجود الآن وتضخم النتائج الاجتماعية الخطيرة المترتبة عليه والتي سنبحث عن بعض نواحيها فيما يلى .

### مستوى المعيشة

من أهم العناصر فى وصف مستوى المعيشة أن تقدر الثروة النسبية للبلد ، أى بعبارة أخرى أن يحسب متوسط الدخل لكل فرد من السكان ؛ وهى طريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لا تعطى فكرة كاملة عن حال الشعب من ناحية توزيع الثروة بين مختلف طبقاته . وهناك سبب آخر يصرفنا عن الأخذ بها ، وهو أنه يصعب فى الوقت الحاضر تعيين جملة الدخل المصرى الناتج عن الأعمال الاقتصادية المكونة للثروة العامة ، وهى الزراعة أولاً ثم الصناعة والتجارة فى نسبة لم يتيسر تقديرها ؛ ويدل تباين التقديرات الصادرة عن ذوى الخبرة الاقتصادية على أن الإحصاءات والمعلومات ليست مستوفاة فى مصر حتى يمكن تقدير الثروة الوطنية ومتوسط الدخل بوجه يقرب من الحقيقة . ثم إن تلك

التقديرات المبنية على قيمة المنتجات الزراعية والصناعية لا تعطى فكرة صحيحة عن رخاء السكان ، إذ أنها تتغير من سنة لأخرى على أثر تقلب أسعار تلك المنتجات في الأسواق العالمية والمحلية . بيد أنه من البديهي أن ينخفض مستوى المعيشة في بلد ما زالت الزراعة منبع ثروته الوحيد تقريباً ، وبلغ تكاثف سكانه في المتوسط ثلاثمائة وعشرين شخصاً في الكيلومتر المربع ، كما هو الشأن في مصر<sup>(١)</sup> ، اللهم إلا في بعض الأسر الغنية ولدى أفراد معدودين من المالكين والصناع والموظفين يقل عددهم عن ١ ٪ من جملة السكان ، ولا تذكر ثروتهم في شيء بالنسبة إلى جماهير الأمة . والواقع أن مصر وصلت إلى درجة خطيرة من عدم التوازن الاقتصادي الناشئ عن ازدحام السكان وزيادتهم المطردة في حين أن مراقبتهم الاقتصادية لم تزد إلا بنسبة ضئيلة .

ويدل البحث في التطور الاقتصادي المصري منذ صدر هذا القرن على هبوط مستمر في مستوى المعيشة بوجه عام ؛ ولم يكن هذا الهبوط إلا نتيجة مباشرة لنقص الثروة الزراعية ، وكانت إلى عهد قريب مورد البلاد الوحيد ، بالنسبة إلى كثرة السكان ، الأمر الذي أوضحناه في الفقرة السابقة . ومن الأفكار السائدة بيننا أن الفلاح والعامل المصري يتحملان التعب والمشقة أكثر من

(١) يصعب في مصر الحصول على أرقام عديدة مفيدة وقابلة للمقارنة عن الأجور والإيرادات والميزانيات العائلية في مختلف الطبقات ، وهي معلومات ذات أهمية كبرى في تتبع التطور الاجتماعي وتدير السياسة الاقتصادية والمالية ؛ وإنا نرجو أن يبدأ الاقتصاديون والإدارات الحكومية المختصة في جمع هذه المعلومات ، ولا سيما فيما يتعلق بأهل الريف ونرى خطوة مفيدة نحو هذه الغاية في المشروع الذي عازمت على تنفيذه أخيراً جمعية الدراسات الاجتماعية للقيام ببحث عام في حال خمسة آلاف عائلة فقيرة « لدراسة مشكلة الفقر في مصر »

أهالى البلاد الأخرى ، كأن الصبر على البؤس والمرض يحمى الانسان من التأثير بهما ؛ غير أن الحقيقة ليست كذلك ، ولا يمكن مطالبة الأشياء والناس بأكثر من طاقتهم إذا لم تتوفر العناصر الضرورية لنشاطهم الطبيعي . ولا شك في أن التربة المصرية خصبة وأن الفلاح المصرى حمول صبور ، ولكن الأرض تتلف كما رأينا ، والفلاح يضعف ؛ فما زالت الأعمال الزراعية جارية اليوم كما كانت بالأمس في مساحة لم تزد إلا قليلاً عما كانت عليه في أوائل القرن الحاضر ، ولكن الأيدى العاملة زادت عن الأمس زيادة كبرى فسترت كثرتها شيئاً من النقص الذى أصاب صفات الشعب الجسمية ، وأثر بالطبع من وراء ذلك فى صفاته العقلية والأدبية . ويكفيها النظر فى مسألتين هما شئون التغذية ومشكلة الصحة العامة لنوضح ما نشأ عن تطور العهد السابق من هبوط فى منهج الحياة ؛ وفيما يختص بالعناصر الأخرى التى تشترك فى تعيين مستوى المعيشة ، ومن بينها أحوال السكن ، فإنها معروفة لدينا جميعاً ولا داعى لوصفها ؛ أما التعليم والترية فسنحدث عنهما من الوجهة السياسية والاقتصادية والقومية فى غير هذا المكان .

### ١ - النقص فى التغذية

يشترط فى التدبير الغذائى المفيد شرطان : الأول أن يكون كافياً بمعنى اشتماله على مقدار كاف من المواد المنعشة للحرارة الجسمية ( الكالورى ) التى تكفل نشاطاً طبيعياً للإنسان على حسب المناخ وطريقة المعيشة ونوع العمل ؛ والشرط الثانى أن يكون كاملاً بمعنى اشتماله على نسبة مفيدة من جميع العناصر الضرورية لحياة الجسم وصحته ، لأن زيادة عنصر منها عن اللازم وتقص العناصر الأخرى

مما يؤثر تأثيراً مباشراً في الحالة الصحية والقدرة على العمل ، وفي مقاومة الأمراض . ومعروف منذ زمن طويل أن أهل مصر مصابون بنقص كبير في تغذيتهم سواء أكان من حيث الكمية أو الكيفية ؛ فالتدبير الغذائى للسواد الأعظم من الشعب عبارة عن خبز الذرة مصحوباً بشيء من البصل والخبز وكميات ضئيلة من السكر والفاكهة ، فلا يأكل لحمًا إلا نادراً ولا يشرب لبنًا إلا عند المرض . هذا فيما يختص بالكمية ؛ أما فيما يتعلق بالكيفية فنلاحظ أن الذرة التي هي أساس التغذية عند أهالى الريف من المواد الغذائية غير الكاملة التي تعجز عن تموين الجسم بكافة العناصر اللازمة له ؛ وإلى جانب ذلك لا تكفى قلة استهلاك القمح واللبن واللحم لإيجاد شيء من التوازن الغذائى .

وفي مدة الخمس سنوات بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ كان متوسط الاستهلاك السنوى لكل فرد ، الذى لوحظ فيه عدد السكان عامة بصرف النظر عن حالات الأفراد الخاصة ، من بعض المواد الغذائية الأساسية على الوجه الآتى : ٧١ ر ٣ كيلوجراماً من القمح ؛ و ١٠٩ ر ١ من الأذرة ؛ و ٢٧ ر ١ من الأذرة الرفيعة ( العويجة ) ؛ و ١٧ ر ٦ من الفول ، ومعظمه لتربية المواشى ؛ و ١٥ ر ٤ من الأرز ؛ و ٧ ر ٤ من السكر ؛ و ١٧ لتراً من اللبن ( فى سنة ١٩٣٥ سواء أكان استهلاكه طازجاً أو محوَّلاً إلى زبد أو جبن ) . وحسب الأرقام لهذه المواد السبع على أساس البيانات الإحصائية الممكنة الاطمئنان إليها ؛ أمّا استهلاك اللحوم فيصعب معرفته بالضبط غير أنه يمكن تقديره على أساس إحصاء المذبوح من البهائم فى السلخانات العمومية بإضافة معدل مثوى لتمثيل المذبوح خارج

السلخانات ؛ فهذه الطريقة قدر متوسط المستهلك السنوى من اللحم لكل فرد فى سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ خمسة كيلوجرام ، ويخيل إلينا أن هذا التقدير أقل من الحقيقة إلى حد ما .

ويجب التنبه إلى ملحوظتين هامتين : الأولى أنه يستهلك معظم القمح واللحم والأرز فى المدن ولا يؤكل منها فى الريف إلا نادراً ؛ والثانية أن الأرقام السابقة تمثل المتوسط لجميع سكان القطر ، فبطبيعة الحال يزيد على هذا المتوسط استهلاك الطبقات المتيسرة بينما يقل عنه استهلاك الطبقات الفقيرة ؛ وفيما يتعلق بالريفيين على الأخص ، الذين يمثلون ٨٥٪ من جملة السكان ، فإن هذا المتوسط عبارة عن حد أعلى فى تدبيرهم الغذائى لا يصلون إليه فى الغالب . وإذا نظرنا إلى متوسط المستهلك من المواد الغذائية الأساسية فى البلاد الأخرى ، يبدو الاستهلاك المصرى ضئيلاً إلى درجة لا تتصور ؛ وحتى إذا فرضنا ما اشتهر به أهل مصر منذ زمن بعيد من تقشفهم وزهدهم فى القوت ، وإذا قدرنا أيضاً أن المناخ المصرى لا يتطلب تغذية كثيرة مثل ما يتطلبه جو البلاد الشمالية ، فرغماً عن كل ذلك يبعد التدبير الغذائى فى مصر قطعاً عن القواعد الطبيعية .

ولكن درس الأحوال الحاضرة لا يحقق مغزاه التام ما لم يقترن بما عرف عن الأحوال الماضية ، لأنه إذا ظهر التطور متجهاً نحو التحسين لا يدعونا الأمر إلى القلق بل نأمل استمرار التحسين فى المستقبل ؛ ونظير ذلك إذا كانت الحال لم تتغير ، وعلى الأخص إذا ظهر التطور متجهاً نحو الهبوط ، أصبح الأمر يدعونا إلى قلق كبير لما نتوقعه من تواصل الهبوط فى المستقبل . وبمقارنة مدتى

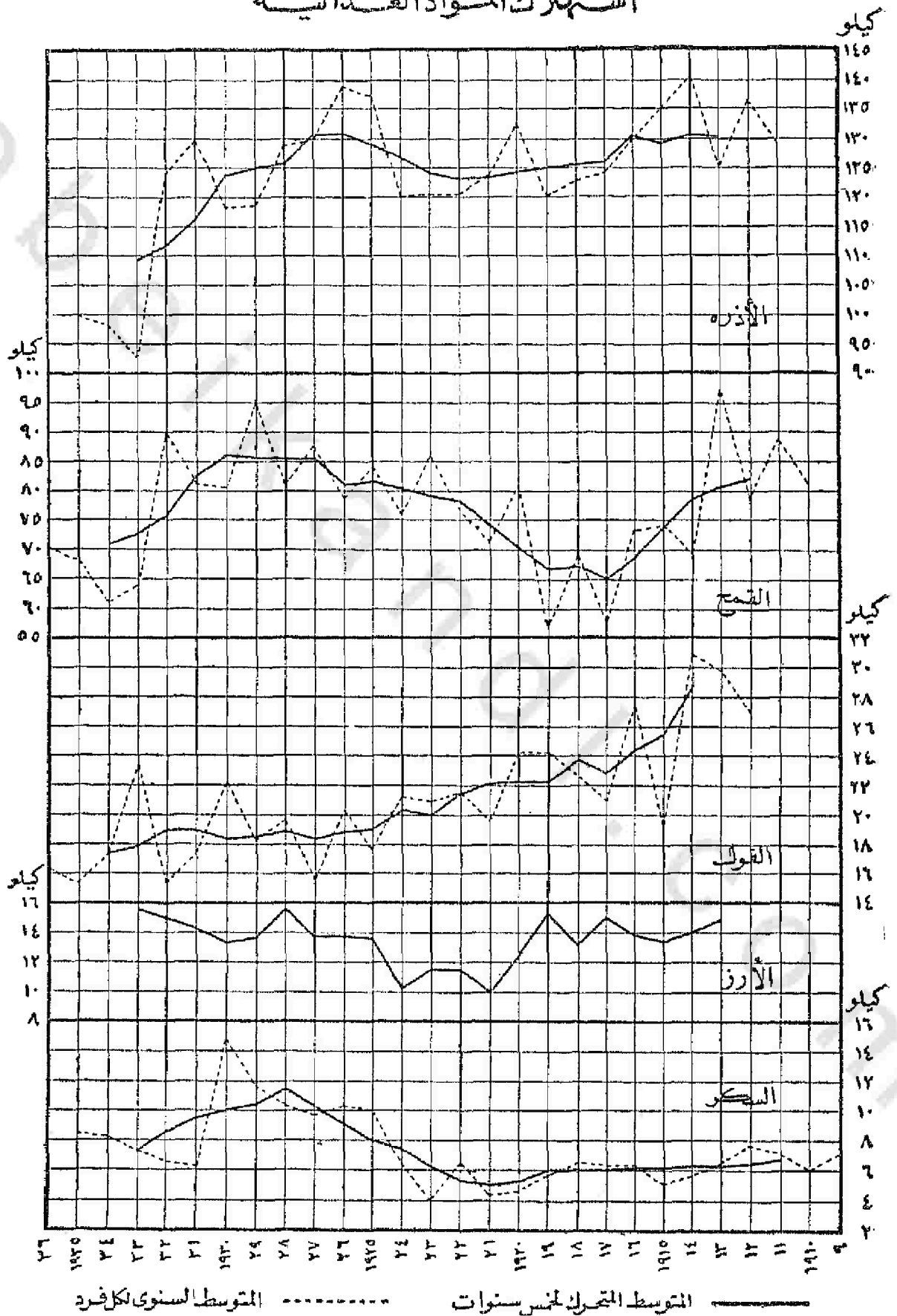
١٩٣١ — ١٩٣٥ و ١٩١١ — ١٩١٥<sup>(١)</sup> يتضح أن متوسط الاستهلاك السنوى هبط بمقدار ١٣٪ فى القمح ، بعد أن هبط فى زمن الحرب ثم صعد ثانياً بين ١٩٢٤ و ١٩٢٩ . وبلغ مقدار الهبوط فى استهلاك الأذرة ١٦٪ فى العشرين عاماً الماضية<sup>(٢)</sup> ؛ وهبط استهلاك الفول بنسبة ٤٠٪ . وزاد متوسط استهلاك السكر بمقدار ٧٪ ؛ ولا تغير فى استهلاك الأرز اللهم إلا أنه حدث فيه هبوط كبير ثم صعود مطابق له بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . أما اللبن واللحم فتعذر الحصول على إحصاء سابق لسنة ١٩٣٣ ، ولكننا نلاحظ أن زيادة أنواع الدواب والغنم تمت منذ عشرين عاماً ، ما عدا زمن الحرب العظمى ، مع زيادة السكان ، فلم تتغير النسبة بين عدد الدواب والغنم بأنواعها وعدد السكان ولذا يمكن افتراض عدم التغير فى متوسط المستهلك من اللبن واللحم .

ولكى نأخذ فكرة صادقة عن تطور التغذية العامة فى مصر منذ عشرين عاماً ، ينبغى لنا أن نرتب المواد الغذائية على حسب أهميتها فى التدبير الغذائى حتى نقدر كل تغير فى استهلاكها تقديراً صحيحاً ، ومثل هذا أن زيادة أو هبوطاً فى مادة غذائية كثيرة الاستهلاك مثل القمح والأذرة أكثر أهمية من زيادة

(١) ليست هناك إحصاءات عن استهلاك المواد الغذائية الأساسية قبل سنة ١٩٠٩ . انظر الرسم البيانى فى صحيفة ٥٩ ؛ ( ويلاحظ فيه أن خط المتوسط المتحرك يبين لكل سنة متوسط السنوات الخمس التى تقع تلك السنة فى وسطها ، فعند ما نرى مثلاً فى الرسم الخاص بالأذرة أن الخط المتصل بين ١٢٣٦ ك . م . فى سنة ١٩٣٠ ، نفهم أن هذا الرقم يمثل متوسط الاستهلاك فى مدة السنوات الخمس بين ١٩٢٨ و ١٩٣٢ )

(٢) بدأ الإحصاء الخاص بالأذرة الرفيعة فى سنة ١٩٢٦ ، فكان وقتئذ متوسط الاستهلاك الفردى ٢٣٢٢ كيلوجراماً ، ثم زاد إلى ٢٩٩٩ فى سنة ١٩٣٥ ؛ وإذا فرض أن حركة الزيادة فيما يختص بهذا المحصول ترجع بنفس السير إلى سنة ١٩١٠ ، لزم تعديل مقدار الهبوط فى متوسط استهلاك الأذرة بنوعيتها ، فيصبح ١٠٪ تقريباً .

## استهلاك المواد الغذائية



أو هبوط في مادة قليلة الاستهلاك مثل السكر . فيتضح من المعلومات الواردة في الفقرة السابقة أن استهلاك اللحم واللبن والأرز لم يتحسن في المدة التي نحن بصدددها ؛ ونرى زيادة صغيرة في استهلاك السكر ، ونضيف إليها زيادة لا تتمكن من تقديرها في استهلاك الخضروات والمواالح . وإلى جانب هذا نرى هبوطاً محسوساً جداً في متوسط استهلاك المادتين الأساسيتين في التديير الغذائى وهما القمح والذرة ، ونستنتج من ذلك هبوطاً أكيداً في تغذية السكان بوجه عام . وقد زادت ولا شك جملة المحصول الزراعى في المواد الغذائية في المدة المذكورة ، غير أن زيادة السكان تمشت بخطوات مضاعفة فأحدثت نقصاً متزايداً في التديير الغذائى ، برغم ما نستورده من الخارج . والظاهر أن التطور سيستمر على هذا النحو إذا أهملنا علاج الحال الحاضرة ؛ ونعتقد أن ليس هنا ما يدعونا إلى أن نستعرض جميع النتائج المترتبة على هذا النقص المتزايد في التغذية ، ومن الواضح أنه يقلل من عافية أهل البلد ونشاطهم ، ويرجع بخطر جسيم على صفاتهم الجسمية والعقلية ، وعلاوة على ذلك فإنه يضعف قوتهم على مقاومة الأمراض المنتشرة

## ٢ — انتشار الأمراض المتوطنة

أحدثت الأوبئة الكبرى خراباً عظيماً في العصور الماضية ، غير أن الخطر منها استبعد عن مصر كما استبعد عن سائر بلاد العالم على أثر تطبيق قواعد فعلية للمراقبة عند الحدود وإنشاء نظام محكم يحصر في الحال كل داء يظهر بمظهر الوباء ؛ ومع هذا فمصر معرضة منذ نصف قرن إلى خطر آخر ما زال في ازدياد وتضخم ، وهو

الناشئ عن انتشار الأمراض المتوطنة التي تفتك بصحة السكان إلى حد بعيد ،  
والتي أصبحت مشكلة معقدة جداً على المسؤولين عن أمورنا الوطنية . وليست هذه  
الأمراض جديدة في مصر بل كانت معروفة من قديم ، إنما الذي جدّ في  
الحال هو انتشارها العظيم حتى كادت تشمل الأمة بأسرها . وأهم تلك الأمراض  
هي الرمد الحبيبي والبلاجرا وخصوصاً الأمراض الناشئة عن الطفيليات وأهمها  
البهارسيا والأنكلستوما ؛ ونضيف إليها السل بأنواعه والدوسنطاريا والملاريا  
والأمراض التناسلية . وكثيراً ما وصفت هذه الآفات وصارت علاماتها ونتائجها  
معلومة حق العلم ، ولذا لا يعنينا إلا ذكر ما يلزم لإيضاح العلاقة القائمة بينها  
وبين بيئة السكان الذين انتشرت فيهم

البهارسيا مرض طفيلي يسببه دخول نوع من الكائنات الدقيقة يسمى  
سركاريا في جسم الانسان عن طريق الجلد ، فتتحول إلى ديدان صغيرة في  
الجري الدموي ؛ ثم تنفقس الديدان وتخرج بويضاتها في البول والبراز ، فاذا التقت  
بالماء فقت بعد ثلث ساعة تقريباً وأوجدت كائنات تسمى ميراسيديا ؛ فتعوم  
هذه في الماء إلى أن تجد قوقعاً معيناً تدخل فيه وتتحول مرة أخرى إلى سركاريا ،  
ثم أن القواقع تعدى المياه بهذه الطفيليات فتنتقل مرة أخرى إلى جسم الانسان ،  
وتبدأ دورة جديدة . والقواقع نوعان هما البوليس الذي يكن الطفيليات  
المعدية للمجاري البولية ، والبلازبس الذي يكن الطفيليات المعدية للمصارين ؛  
وقواقع الصنف الأول منتشرة في أنحاء القطر في كل مكان وجد به نظام الري  
الدائم ، وتعيش في مياه المساق والمصارف ؛ أما قواقع الصنف الثاني فمحصورة

فى الوجه البحرى ولم تقف على شىء منها جنوبى القاهرة حتى الآن ، وتكثر فى المياه البطيئة والراكدة وخاصة فى المستنقعات وأطراف المساقى . وقواقع النوعين وبويضاتها تقف فى حالة تعرضها للجفاف مدة تتراوح بين يومين وخمسة أيام على حسب درجة الحرارة . وينتقل المرض إلى الانسان بطرق مختلفة ، من بينها ( ١ ) أن الفلاحين يعملون حافى القدمين ، فلا يزالون فى اتصال بمياه الرى ورطوبة الأرض ، (ب) وأنهم يغتسلون فى الغالب بماء الترعى وأحياناً بماء المصارف ، ( ج ) وأن لأطفال والصبيان يكثرون اللعب والعموم فى الترعى حتى الصغيرة منها (١) .

وتساعدنا تلك الإيضاحات الوجيزة على أن نرى كيفية وقوع البلهارسيا ، وتبين العلاقة الأصلية بين انتشارها وتقدم الرى الصيفى ؛ فالقواقع هى الحلقة المهمة فى السلسلة الحيوية للطفيليات وتترتب كيفية وقوع المرض بنوعيه على الشروط اللازمة لوجودها — فالوجه القبلى خال من البلهارسيا المعدية للمصارين ويقل فيه انتشار البلهارسيا المعدية للمجارى البولية ، ذلك لأن مساحات واسعة فيه لا تروى إلا فى وقت الفيضان فتتفنى القواقع خلال زمن الجفاف ؛ فى حين أن نوعى المرض كثيراً لا تنشر فى الوجه البحرى لأن رطوبة الأرض لا تنقطع فيه طوال السنة (٢) . ونلاحظ أيضاً أن طرق العدوى تؤثر فى كيفية وقوع المرض من حيث الأشخاص ، فالنساء والبنات لا يعدون إلا بمقدار ضئيل بالنسبة إلى

(١) ويظهر أيضاً أن الطفيليات تنقل إلى الفلاحين عندما يشربون ماء الترعى ، غير أن آراء الاختصاصيين لم تجمع على هذا .

(٢) انظر كذلك إلى انتشار البلهارسيا الحديث فى مركز الدر جنوبى أسوان على أثر تنظيم الرى الصيفى فى بعض المناطق به .

الرجال والصبيان لأنهن لا يتعرضن للعدوى مثلهم

والانكلستوما أيضاً مرض طفيلي ينشأ عن ديدان صغيرة تدخل جسم الإنسان عن طريق الجلد وتنتقل في البراز ؛ وتقرب أوصافه من أوصاف البلهارسيا. ويتلخص تأثير الأمراض الطفيلية في أنها تفتك بالأعضاء الحيوية عند المريض ،فينحط جسمه ويصيبه شيء من الجود في قواه العقلية وصفاته الخلقية ، حتى يضعف إقباله على العمل ولا يستطيع أن يقاوم مختلف التأثيرات المضعفة الأخرى التي تشتد فيه ، مرضية كانت مثل السل والملاريا أو غير مرضية مثل النقص في التغذية . ولقد كثرت المؤلفات والأبحاث في آثار الأمراض الطفيلية ، فلا داعي إلى التبسط فيها ويكفي أن نضيف إلى الملاحظات السابقة أن نسبة الأشخاص المصابين بها تتراوح بين سبعين وثمانين في المائة من جملة السكان في القطر المصري

وبالأجرا مرض خاص بالتغذية درست علاماته العيادية منذ زمن طويل ، أما علاماته الظاهرية فهي عبارة عن تاون خاص في الجلد وحساسية كبرى في الجسم عند التعرض لأشعة الشمس ؛ ومن نتائجها أن يعوق الوظائف المصرية في المرضى ويحدث فيهم أنيميا شديدة وضعفاً عاماً ، وفي حالة الاشتداد يؤثر في الوظائف العقلية غير أن هذا الأثر يندر في مصر . وينتشر مرض البلاجرا كلما نقصت تغذية السكان عن حد معين سواء أكان من حيث الكمية أو من حيث الكيفية ، وهو متوطن في بعض المناطق الصناعية وعند أهل الريف في رومانيا ويوغوسلافيا والولايات الأمريكية الجنوبية ، وبوجه عام في كل منطقة زاد

فيها استهلاك الذرة عن المواد الغذائية الأخرى . وبلغ في مصر انتشاراً كبيراً بالنسبة إلى انتشاره في البلاد المذكورة ؛ ويخيل إلى ذوى الخبرة أن البلاجرا في مصر ، علاوة على ما تقدم ، مرتبط بالأضرار الطفيلية إذ دلت بعض الأبحاث الحديثة على أن جميع المصابين به في مصر مصابون أيضاً بالبهارسيا أو الانكلستوما ؛ ومما يؤيد هذا الرأي أن نسبة المصابين بالبلاجرا في مختلف درجاتها تبلغ ثلث السكان تقريباً في الوجه البحري ، في حين أن انتشاره يقل عن هذه النسبة بكثير في الوجه القبلي حيث يقل أيضاً انتشار الأمراض الطفيلية .

والرمد الحبيبي ، أو التراكوما ، من أمراض العيون المعروفة ، وهو عبارة عن التهاب في الجفون يحدث ألماً شديداً وقد يؤدي إلى العمى الجزئي أو الكلي . ومع أن كيفية العدوى وأسبابها غير معروفة تماماً ، فهناك على ما يظهر علاقة بين هذا المرض والنقص في التدبير الغذائي ؛ وتقدر نسبة المصابين به ، من أخف حالاته إلى أشدها ، بخمسة وتسعين في المائة من سكان القطر ؛ ومن الواضح أن استمرار الألم والضعف في النظر يحدث تبعاً مستمراً عند الإنسان ومصابه كثيرة في تادية أعماله

والذي يتضح بجلاء أكثر من فحص موجز لحالة المصريين الصحية هو في آن واحد تنوع الأدوية وارتباطها بعضها ببعض وبساطة الأسباب الأصلية التي أحدثتها وساعدت على انتشارها : فالنقص في التغذية يضعف عند السكان قدرتهم على مقاومة مختلف الأمراض المتوطنة ؛ وإلى جانب ذلك فإن رطوبة

الأرض الدائمة تساعد على انتشار الآفات الطفيلية؛ ونرى بعد ذلك البلاجرا ينشأ عن النقص في التغذية وسوء الامتصاص الهضمي بسبب الأمراض الطفيلية؛ ثم إن انتشار الأدوية الخاصة بالنظر والأمراض الأخرى والسبل على الأخص يتوقف على الضعف الذي عم أهل البلاد على أثر النقص الغذائي والأمراض الطفيلية، وهلم جرا . فيجب اعتبار مسألتى قلة الموارد الزراعية وانتشار الأمراض المتوطنة مشكلة واحدة، ولا يجوز فصلهما في البحث عن الطرق والوسائل المؤدية إلى رفع مستوى المعيشة وإصلاح الصحة العامة واسترجاع عافية الشعب ونشاطه .

ولست خطورة الحال بخافية على أحد ، وقد استوجبت قسطاً وافراً من عناية الحكومة ؛ غير أن مختلف التدابير المتخذة حتى الآن عاجزة أمام ضخامة المشكلة وغير مستوفيه للأغراض كلها ، فعولج الأثر ولم يعالج المؤثر ودوويت الأمراض ولم تداو أسبابها . والفائدة محدودة من علاج الأمراض الطفيلية ما دامت أسباب العدوى باقية ، فيقع المرض مرة أخرى على من تم شفاؤهم متى خرجوا من المستشفى وعادوا إلى أعمالهم ؛ ومحدودة أيضاً من علاج مختلف الأمراض ما دام النقص في التغذية يساعد على انتشارها . ومن أمثال ذلك مشروع تعميم الماء المرشح في القرى ، ولا شك في أنه نافع ومفيد إلا أنه لا يقلل كثيراً من أسباب الأمراض إذا نُفذ وحده ؛ وإنما يجب اعتبار مثل هذا التدبير حلقة في سلسلة من التدابير المؤدية إلى غرض واحد والمتخذة على أساس برنامج شامل . والواقع أن الأمراض المتوطنة وخصوصاً الطفيلية منها ما زالت في انتشار حتى في أيامنا ، وليست هناك علامة أكيدة من العلامات الدالة على تحسن الحالة

الصحية في الريف على الأخص منذ أخذت السلطات المختصة تهتم بها وتعنى بعلاجها . وإننا نجد في إحصاءات الكشف الطبي على من يتقدمون للتجنيد العسكري وأطفال المكاتب الإلزامية بل وطلاب الجامعة ، وكذلك في كل مظاهر الحياة العملية ، ما يحملنا على التفكير العميق في مستقبل الأمة المصرية وفيما قد تسفر عنه السنوات القادمة من ضعف المصريين وفقد قواهم البدنية والعقلية .

\*\*\*

يتضح مما سبق أن مصر مهددة بشدة ازدهام سكانها ، الأمر الناشئ عن التفاوت المطرد بين حركة ازدياد السكان وحركة الزيادة في الثروة الاقتصادية . وتتلخص الأغراض التي يجب علينا أن نعمل على تحقيقها في منع استمرار النقص في صفات الأمة البدنية والعقلية ، وعلاج ازدهامهم في الوقت الحاضر ، وإيجاد منابع جديدة تكفل معيشة أبناء اليوم وأبناء المستقبل الذين سيلتقون مصاعب فوق مصاعبنا ما لم نعمل كل ما في وسعنا لنهئ لهم مرافق جديدة للحياة ومجالاً للعمل . وإذا قدرنا بعد ذلك ما قلناه عن زيادة السكان من ستة عشر مليوناً إلى عشرين في مدة عشرين سنة ، بحيث يجب زيادة جميع منابع الثروة بمقدار الربع في تلك المدة القصيرة ، وهذا مجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة كما هو عليه الآن دون التطلع إلى تحسينه ؛ وإذا قدرنا من جهة أخرى أن المستوى الحالي منخفض إلى درجة لا تكثر أمثالها في العالم ، وأن الحالة الراهنة ليست إلا لحظة في تطور ما زال متجهاً نحو الهبوط منذ أوائل القرن الحاضر ؛ ظهر لنا

من هذه الملاحظات الثلاث جوهر المشاكل التي تواجه الأمة المصرية . وكانت في بلاد أخرى مثل إيطاليا والبرتغال مشاكل ربما قلت عن مشاكلنا خطورة غير أنها لم تقل عنها صعوبة وضخامة ، فأسفر النشاط المتجدد المتواصل عن حلها وعلاجها بعد سنوات قليلة بالنسبة إلى سعة البرنامج وكثرة التداوير التي تم تنفيذها ؛ وينبغي لنا أيضاً أن نواجه ما هو أماننا من المصاعب والأخطار لأنها أضحت تهدد أسس كياننا الوطني .

وقبل أن تنتقل إلى البحث في الطرق والوسائل التي تحقق علاج ما يمكن علاجه ، وتدعم القواعد الاقتصادية والاجتماعية بدعائم ثابتة سليمة قدر المستطاع ، ربما كان من المفيد أن نحاول معرفة الحال القادمة على ضوء الحال الحاضرة والماضية ؛ ولا يخفى علينا ما قد يصيب مثل هذا التكهن من نقص وإبهام ، إلا أنه يساعدنا على تعيين الغايات العامة التي ينبغي لنا العمل على تحقيقها . وننظر أولاً إلى الأمر بعين المنفائل ، فنرى الحالة الحاضرة على أحسن وجه ونفرض أننا سنعمل لترقية شئوننا الوطنية كل ما يمكن عمله ، فيصبح أملنا هذا غاية ما نستطيع إدراكه من النجاح ونهاية ما يجوز لنا التطلع إليه من التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الخمسة والعشرين عاماً القادمة

رأينا أننا إذا وفقنا في سنة ١٩٦٠ أو ١٩٦٥ إلى استغلال أقصى ما يمكن استغلاله من الأراضي الزراعية صارت النسبة بين المساحة المزروعة وعدد السكان مساوية للنسبة الحالية ، فيصبح متوسط الدخل الزراعي كما هو اليوم بمعنى أن زيادة السكان ستقابلها زيادة أخرى مطابقة لها في جملة الإنتاج الزراعي . وفي هذه الحال ننتظر من

التقدم الصناعى أن يساعد على رفع مستوى المعيشة . ثم نفرض أن الأمراض المتوطنة ستُقاوم مقاومة ناجحة ، وأنه ستُتخذ تدابير فعلية لتحسين التغذية وتعميم الماء النقي ، وإصلاح أحوال المسكن فى القرى والمراكز الصناعية ، ونشر التربية القومية والتعليم المطابق لحاجة البلد فى جميع الطبقات . ونفرض أيضاً أننا سندخل بالنظام والاستقرار فى الحكم الداخلى والسلام والطأئينة فى مركزنا الدولى حتى يتمكن حكامنا ورجالنا من العمل فى هدوء على ما فيه الصالح العام بما تستوجبه الظروف من تدبير منتظم وتنفيذ متواصل . فإذا فرضنا كل ذلك رأينا مصر بعد مضى ربع قرن أقل قترأ منها الآن إلى حد ما ، وشاهدنا أهل الريف فى صحة ونشاط ، ورجال الصناعة لم تهيجهم كؤوس السياسة لما نالوا من الضمانات فى عملهم والتأمين والتعاون الاجتماعى الذى يحقق العدل والانصاف القومى أكثر من حقوق النقابات والإضراب . وشاهدنا أيضاً نخبة الأمة مدركين لواجبهم الاجتماعى ، وعامة الشعب قد نالوا من التربية القومية روحاً جديدة وتقدماً صادقاً فى سبيل الرقى .

ولكن يكفى أن نذكر الشروط السابقة حتى يعود إلينا التشاؤم الذى جنأه علينا تاريخنا الحديث ، فنخشى كل الخشية أن أحوالنا لاتصل إلى مثل هذا النجاح ، وأنها لا توفق بسرعة إلى إصلاح طرائق الحكم والإدارة ؛ ونخشى أيضاً أن الدفاع الوطنى والأشغال العامة والشئون الصحية ستطلب تكاليف طائلة قد لا تنفى بها مالية الدولة ومراقق البلد . ولا تنس إلى جانب ذلك أن التطور الاقتصادى يجرى مجراه بغير عائق ولا مثبّط ، فنفرض فى المستقبل زيادة

التفاوت بين كثرة السكان وقلة مراقبتهم الاقتصادية ، وإذا كانت التدابير المتعلقة بزيادة المساحة القابلة للزراعة وتعميم نظام الصرف لم تسر بسرعة مناسبة لحاجتنا ، فسيترتب على ذلك هبوط جديد في مستوى المعيشة على الرغم من التقدم الصناعي الذي لا يُنتظر منه أن يعوّض علينا النقص في الثروة الزراعية . وعلى هذا ستبقى الأمة تعاني قلة التغذية وكثرة الأمراض ؛ والمرء حول ، ويمكننا أن نتصور حالة أسوأ من الحالة الحاضرة يتحملها الشعب المصري ويصبر عليها ؛ ولكن ليست قوة التحمل بمطلقة ، ولا بد أن يجيء يوم تقهرنا فيه الضرورة الاقتصادية وتسوقنا نحو عصر مملوء بالمشاغبات الاجتماعية والمصاعب الحكومية . ثم إن قلة الثروة الوطنية تجعل أى توزيع جديد لتلك الثروة لا أثر له في علاج الحال ، ولا يظهر أن مصر تستطيع أن تهيب لشعبها حرباً خارجية كي تحوّل عن مصاعبه الداخلية ، فلا نرى نهاية لهذا التطور سوى أن يتسلّط الأجانب مرة أخرى على أمة أضعفها الخلاف والفقر . . . .

حقاً إن هذا التصوير بالغ حده في التشاؤم ، ولا يتوقع أحد أن مصر تصل إلى مثل تلك الحال ، بل أبدينا هذه الملاحظات كي يتّضح أماننا طرفاً التفاؤل والتشاؤم وبينهما عدة درجات يرى كل واحد رأيه فيها . ولكن مما لا نزاع فيه هو أن الظروف المصرية وصلت إلى حد بعيد من الخطورة ، ولا يخطر ببال أى مصرى أنه يمكن استمرارها على ما هي عليه الآن . فيجب المبادرة إلى علاج أسباب التفكك الاقتصادي والاجتماعي قبل أن ينتهي تطوره إلى التضخم ، فنصبح يوماً ما عاجزين عن تحويل التيار غير قادرين على مقاومة الأحوال .